

شادة ٥ - لى وزيرى المالية والاقتصاد والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما قيا يخصه ما

مدير قصر طابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

محمد بهى الدين كركات

محمد رشاد شهاب

بأمر هيئة الوصاية الموقنة

لؤيس مجلس الوزراء

لى شاهر

وزير المعارف العمومية

شعد أنبان

وزير المالية والاقتصاد

عبد الخليل إبراهيم العمري

جامعة فاروق الاول

١ - المصروفات :

باب	جيب
١ - ماهيات واجرومرتبات	٥١٠,٠٠٠
٢ - مصروفات عامة	٢٥٥,٤٠٠
٣ - أعمال جديدة	١١٠,٠٠٠
٤ - إعانة غلاء المعيشة	١٥٠,٠٠٠
	<u>٩٧٥,٤٠٠</u>

٢ - الإيرادات :

بند	جيب
١ - رسوم جامعية ورسم مكتبة	٧٥,٠٠٠
٢ - إيرادات متنوعة	٢٠,٠٠٠
٣ - إعانة الحكومة	
	<u>٧٣٠,٤٠٠</u>
من ميزانية وزارة المعارف العمومية	
إعانة إضافية من الحكومة لغلاء المعيشة	١٥٠,٠٠٠
(قسم ٢٢) .	

شرسوم بقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٢

ربط ميزانية جامعة فاروق الاول للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقنة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لبناء حل ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لسمت بما هوأت :

شادة ١ - فقرت ميزانية مصروفات جامعة فاروق الاول للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ بمبلغ ٩٧٥,٤٠٠ ج ( تسعة وخمسة وسبعين ألفا وأربعمائة جنيه ) .

لقرت ميزانية إيراداتها للسنة المذكورة بمبلغ ٩٧٥,٤٠٠ ج ( تسعة وخمسة وسبعين ألفا وأربعمائة جنيه ) بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

شادة ٢ - أن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات لا يعنى من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

شادة ٣ - لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قبيل موظف على درجة أدنى من درجة وكل ماتم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجة قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤٢/١٩٤١ أو بمقتضى قواعد حالة المنسبين والمنصفين أو نتيجة لاعادة موظفي ومستخدمى التموين والوقاية المدنية والاستيراد والتصدير إلى الجامعة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحفوظ لهم بها لا يذكروا في الجامعة يظل على حاله حتى يزول سببه أو ينسوى

شذلك لا يجوز - بغير إذن البرلمان - تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .

شادة ٤ - لا يجوز فتح اعتمادات إضافية بالميزانية لتسوية تجاوزات في اعتمادات الأرباب لولا ذلك لا يمكن كسب الأمانة والوفاء بحاجات